



بديل/المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين

حل الدولتين، حل الدولة الواحدة وحقوق اللاجئين الفلسطينيين

ملخص

ورقة عمل مقدمة الى
اللقاء التنسيقي السادس للائتلاف الفلسطيني لحق العودة
هولندا، تشرين ثاني 2005

1. خلفية نظرية: حقوق اللاجئين في سياق حل الدولتين-الدولة الواحدة

اكتسب حق العودة الى الديار الأصلية مع حلول عام 1948 صفة عُرْفية في القانون الدولي. والمعايير العرفية ملزمة بموجب القانون "لكل الدول"، وبالتالي، فإن الدول ملزمة (بفتح الزاء) قانوناً باتباع القواعد التي نَفَتَهَا هذه المعايير. وكما هو معروف، فقد أعادت الأمم المتحدة تأكيد وضعية حق العودة باعتباره معياراً عُرْفياً ينطبق على اللاجئين الفلسطينيين في قرار الجمعية العامة رقم 194. ولكون إسرائيل هي "دولة المنشأ" الوحيدة للاجئين الفلسطينيين، فإنها بالتالي الدولة الوحيدة التي يقع عليها الواجب المُلزم وفق القانون الدولي في قبول عودة لاجئي عام 1948 الفلسطينيين. وفي الحالة الأخيرة، فإن واجب دولة المنشأ بموجب القانون الدولي قبول عودة الأشخاص الذين طردوا بشكل غير قانوني هو واجب "أشد وأقوى". وتُمنع بشدة أية سياسة حكومية تسعى إلى منع العودة الطوعية للأشخاص المُهَجَّرِينَ.

واعتماداً على ما ورد، فإن قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194 الصادر في 11 كانون أول 1948 باعتباره إطاراً للحل الدائم والشامل لقضية اللاجئين الفلسطينيين، لم يخلق حقوقاً ومعايير جديدة. على العموم، فإن القرار قد حدّد ثلاثة حقوق أساسية للاجئين يجب أن يمارسوها بموجب القانون الدولي، هي العودة الى الديار واستعادة الممتلكات والتعويض. كما يحق للاجئين الذين اختاروا عدم العودة أن يتم توطينهم وأن يتم تعويضهم عن خسائرهم. وقد أعادت الجمعية العمومية تأكيد قرار 194 سنوياً دون نقصان، منذ إصداره في عام 1948.

وينطبق القانون الخاص بتوارث الدول (The Law of State Succession) على أية حالة تخلف فيها دولة (دولة خلف) دولة سابقة (دولة سلف) في الإدارة الدولية لمنطقة جغرافية. وفي حالة اللاجئين الفلسطينيين، فإن الدولة السلف كانت هي دولة فلسطين "الجينية"، التي شكل الانتداب البريطاني على فلسطين بموجب القانون الدولي بالنسبة لها "وصياً" وخلفته جزئياً دولة إسرائيل. وعندما تمر منطقة بتغيير السيادة فيها، فإن القانون الخاص بتوارث الدول يتطلب منح السكان العاديين في المنطقة الجغرافية، الذين يقعون تحت السيادة الجديدة جنسية الدولة الجديدة. إضافة إلى ذلك، فإن هذه القاعدة تنطبق بغض النظر عما إذا كان السكان العاديون في المنطقة المعينة المتأثرون بذلك موجودين فعلياً في المنطقة التي حدث فيها تغيير السيادة في تاريخ حدوثه أم لا. وتمثل هذه القاعدة معياراً عرفياً للقانون الدولي وهي ملزمة لكل الدول.

هناك مادتان أخريان من المواد الخاصة بالجنسية بموجب هذا القانون، ملائمتان إلى حد كبير لقضية اللاجئين الفلسطينيين، وهما المادة 15 التي تحظر على الحكومات ممارسة التمييز عند منح الجنسية، والثانية هي المادة 16 التي تتطلب توفير ضمانات قانونية ملائمة عند التقرير في شأن الجنسية. لقد انتهكت إسرائيل المادة 15 من خلال صياغة قانون الجنسية لعام 1952 "الغير اليهودي"، بطريقة تؤدي إلى تجريد اللاجئين الفلسطينيين من الجنسية بشكل فعال، وتسمح في الوقت نفسه لليهود من أي مكان في العالم بالحصول على "الجنسية"، من خلال نصوص قانون العودة الإسرائيلي الخاص بعودة اليهود التي هي أكثر سخاء وكرماً. كما انتهكت إسرائيل المادة 16 من خلال عدم قيامها بالسماح للاجئين الفلسطينيين بدخول إسرائيل ثانية، وحرمانهم بالتالي من فرصة أساسية لإسماع صوتهم في محكمة قانونية، والطعن في شرعية قانون الجنسية لعام 1952 - وخاصة بموجب القانون الدولي.

حقوق اللاجئين والطابع اليهودي لإسرائيل

من بين الادعاءات الصهيونية التي يجري التركيز عليها والأكثر تردداً ضد حق العودة، الموقف الصهيوني القائل بأن لإسرائيل الحق في أن تكون دولة يهودية. وغالباً ما يجري طرح هذا الموقف من خلال إظهار مخاوف إسرائيل الديموغرافية الخاصة بالحفاظ على أغلبية يهودية، وأحياناً باعتباره "حق إسرائيل في الوجود"، وربطه بالادعاء بأن الفلسطينيين يركزون على حقهم في العودة، منطلقين في ذلك من رغبتهم في إنهاء وجود إسرائيل كدولة يهودية، لا من رغبتهم في تحقيق العدالة لأنفسهم. ولا يشكل حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة الى ديارهم في حد ذاته، تحدياً لسيادة إسرائيل باعتبارها دولة. فكما تغير التكوين السكاني لدول أخرى عبر التاريخ، يمكن أن يتغير التكوين السكاني لإسرائيل. وبالمثل، فإن عودة اللاجئين لا تشكل تحدياً لقدرة اليهود على العيش في إسرائيل. إلا أن العودة الفلسطينية تشكل تحدياً لمحاولات إسرائيل إيجاد "أغلبية يهودية مسيطرة". فالموضوع هنا إذن، هو الطابع السكاني اليهودي وليس دولة إسرائيل نفسها، أو حق اليهود في العيش فيها.

إن حق تقرير المصير اليهودي لا يعني بالضرورة أن يكون من خلال دولة يهودية قائمة على أنقاض حقوق سكان آخرين، إذ بإمكان اليهود تحقيق ذلك بالمشاركة مع غير اليهود في دولة يتساوى فيها المواطنون جميعاً (أساس حل الدولة الواحدة). وحيث أن تقرير المصير هو بالأساس حق ضد السيطرة الخارجية، فإن إنهاء السيطرة اليهودية على الفلسطينيين في إسرائيل، لن ينقص من حق اليهود في تقرير المصير مثلاً. وحتى لو كان من الممكن أن يتعرض تقرير المصير اليهودي للخطر بسبب عودة اللاجئين، فإنه لا يوجد أساس قانوني يمكن أن يجعله يفوق الحقوق الفلسطينية، فبموجب القانون الدولي، يقصد من تقرير المصير تسهيل التمتع بالحقوق الأخرى وليس إنكارها.

إن تحديد تقرير المصير بموجب العرق والدين لا بحسب المنطقة، يجعل الناس محتاجين إلى منطقة يكونون فيها مسيطرين بما يكفي لتشكيل دولة، دون انتهاك المبادئ الديمقراطية الأساسية لأناس آخرين. لقد كانت إمكانية تحقيق الاستقلال اليهودي بدون انتهاك لحقوق الفلسطينيين العرب مهمة غير ممكنة، بسبب أن اليهود كانوا أقلية في فلسطين حتى عام 1948. وكان الترانسفير أيضاً حاضراً في التفكير الصهيوني بشكل بارز. ومع ذلك، فحتى لو سمح القانون الدولي في حالات نادرة بتخطيط حدود إقليمية جديدة، فإن تقرير المصير ليس على الإطلاق إجازة لتغيير التركيبة السكانية في منطقة معينة بشكل مصطنع، أو لإعطاء امتياز لحقوق مجتمع ما على حساب مجتمع آخر. ولا يوجد أي بند يجعل تقرير المصير أعلى مرتبة من حقوق أخرى. إن كون إسرائيل دولة ذات سيادة، وكونها دولة يهودية تحديداً، هما مسألتان منفصلتان. فقد اكتسبت إسرائيل شرعية باعتبارها دولة فقط لا دولة يهودية تحديداً، ولا تذكر خطة خارطة الطريق شيئاً عن الهوية الإثنية والدينية لأي من الدولتين. ولو افترضنا بشرعية تقسيم فلسطين عام 1947، أو حل الدولتين اليوم، فستظل هناك مسألة ما إذا كان تقرير المصير اليهودي يتطلب تجانساً عرقياً كاملاً، أي أغلبية يهودية مسيطرة. فالأمر يختلف عند أخذ المكونات السكانية بالحسبان لتعريف "شعب" ما لغرض تقرير المصير، عنه إذا ما كنا ننظر إلى المكونات السكانية وحسب.

حق العودة وتقرير المصير الفلسطيني

يظل حق العودة للاجئين الفلسطينيين شرطاً أساسياً لتطبيق حق الفلسطينيين في تقرير المصير الذي اعترفت بها عصبة الأمم منذ العام 1919 كما هو وارد في ميثاقها وتنص المادة 22 من ميثاق عصبة الأمم المتحدة على أنه: "من الممكن وضع عدد من التجمعات التي تبعت سابقاً إلى الإمبراطورية التركية والتي بلغت مرحلة من تطور كينونتها كأمم مستقلة تحت الوصاية والإدارة بشكل مؤقت حتى يحين الوقت الذي يمكنها الوقوف لوحدها". وقد أعادت الأمم المتحدة من خلال قرار الجمعية العامة رقم 3236 الصادر في 22 تشرين ثاني 1974 مثلاً التأكيد على حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف حيث نص القرار على أن الجمعية العامة للأمم المتحدة "تؤكد من جديد حقوق الشعب الفلسطيني في فلسطين، غير القابلة للتصرف، وخصوصاً: (أ) الحق في تقرير مصيره دون تدخل خارجي. (ب) الحق في الاستقلال والسيادة الوطنيين. وتؤكد من جديد أيضاً حق الفلسطينيين، غير القابل للتصرف، في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم التي شردوا منها واقتلعوا منها، وتطالب بإعادتهم". وقد جاء ترتيب الحقوق الفلسطينية المتمثلة في قرارات الأمم المتحدة في بنود ومواثيق منظمة التحرير الفلسطينية والمجلس الوطني الفلسطيني على مدار عقود على نحو كانت العودة فيه متقدمة، ثم تقرير المصير، ثم إقامة الدولة المستقلة فوق التراب الوطني. فالعودة هنا تسبق حق تقرير المصير وقيام الدولة.

2. حل الدولتين

مصطلح عام يدل على تسوية للصراع الإسرائيلي-الفلسطيني على أساس التقسيم الإقليمي لمساحة فلسطين التاريخية بين دولتين، إسرائيل وفلسطين، يقوم في صيغته السياسية المسوقة حالياً على أساس إقامة دولة فلسطينية في حدود الرابع من حزيران عام 1967 (أي، مناطق الضفة الغربية بما تشمل القدس الشرقية وقطاع غزة والتي تشكل 22% من مساحة فلسطين التاريخية)، تقوم "جنباً إلى جنب" وعلى أساس الاعتراف المتبادل مع دولة إسرائيل القائمة أصلاً منذ العام 1948 (على نحو 78% من مساحة فلسطين التاريخية). وعادة ما يتم ربط التسوية الواردة بإضافة جملة مبهمه حول إيجاد حل "عادل" لقضية اللاجئين الفلسطينيين. وترتبط هذه التسوية عادة بقراري الأمم المتحدة رقم 242 و 338.

إلا أن ثمة ثغرات عدة تتخلل هذا التعريف الفضفاض، تسوق عموماً إلى مطارح مختلفة ومتباينة حسب المصدر طالما بقيت "تفاصيل" التسوية الواردة غير مؤكدة أو ثابتة وأخرى متباينة. إسرائيلياً، ظل التلويح بحل الدولتين في الغالب مرهون بسبل الفصل، والهواجس الديمغرافية. بهذا المعنى، فإن الدوافع العملية التي ظلت تدفع إسرائيلياً باتجاه التأسيس لحل الدولتين، هو الحفاظ على الطابع اليهودي لإسرائيل. الأهم من ذلك، أن حل الدولتين بقي عرضة لسياسات إسرائيل وممارساتها في فرض الأمر الواقع، على صعيد تضييق الهامش التفاوضي المتاح فلسطينياً، وتوسيع رقعة المشروع الصهيوني الاستيطاني الجغرافية. فلسطينياً، ينطلق منظرو حل الدولتين من دافع إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ضمن مشروع تحرر وطني من الاحتلال والاستعمار للأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967.

هنالك ثلاث حلقات مرتبطة ظلت غير واضحة المعالم في سياق حل الدولتين، يتمحور الأول حول الطابع اليهودي لإسرائيل، والثاني حول حقوق اللاجئين والحل الدائم لقضيتهم المتمحورة أصلاً بالعودة إلى ديارهم الموجودة داخل إسرائيل وليست في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 والثالث حول مصير المواطنين الفلسطينيين في داخل إسرائيل.

على الصعيد الدولي، يوفر حل الدولتين نظرة غير صائبة لأنه يخفي جانباً من الحقيقة على أرض الواقع. فالحديث عن إقامة "دولتين" يعطي صيغة قائمة على التوازن بين طرفين، في وقت أن أحد هاتين "الدولتين"، قائمة وبعنف منذ العام 1948، وهي تحتل منذ 1967 مجمل مساحة فلسطين التاريخية أو تسيطر عليها، وترفض

الالتزام بتطبيق قرارات الأمم المتحدة. على العموم، فقد ظل حل الدولتين كتنسيق للصراع الاسرائيلي-الفلسطيني ديناميا، شأنه شأن الحلول الأخرى. لقد ظلت المشاريع القائمة على التقسيم الاقليمي لفلسطين عرضة للتغير والتبدل تباعا وفق "تطور وتوسع" الوجود الصهيوني القسري على أراضي فلسطين، الذي لم يحدد لغاية اليوم حدودا لكيانه، إسرائيل، متجاهلة في الكثير من الأحيان رغبات الشعب الفلسطيني وحقوقه.

وفي سياق مشاريع تقسيم فلسطين الى دولتين، تعتبر محطة العام 1947 الأبرز باقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في 29 تشرين ثاني قرارها الشهير رقم 181 ("قرار التقسيم") والقاضي بإقامة دولتين عربية ويهودية على أرض فلسطين الانتدابية. لقد منح "قرار التقسيم" اليهود نحو 56% من مساحة فلسطين التاريخية غالبيتها من الأراضي السهلية بالرغم من أن نسبة الأراضي التي يسيطر عليها اليهود في تلك الفترة لم تتعد الـ 7% فقط وكان اليهود يشكلون نحو ثلث عدد السكان في فلسطين. بالإضافة الى ذلك، فإن نصف عدد السكان في "الدولة اليهودية" المقترحة كانوا من العرب الفلسطينيين والذين كانوا يملكون نحو 90% من مساحة الارض. لم يأخذ قرار التقسيم بعين الاعتبار الرغبات الأساسية للغالبية المطلقة للسكان في فلسطين والخطر من أن تنفيذ خطة التقسيم قد يجزئ "نقل" قطاع واسع من السكان بصورة غير طوعية. وقد قاد قرار التقسيم عمليا الى انطلاق المواجهات المسلحة بين الفلسطينيين والصهاينة والتي قادت في العام الذي تلاه (1948) ما عرف بنكبة فلسطين وتشنت الشعب الفلسطيني خارج دياره وانتهيار مشروعه الوطني المتمثل في إقامة الدولة الديمقراطية المستقلة. كان لاحتلال مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة في العام 1967 كبير الأثر في تحولات بأمر الدولة المستقلة في العقل السياسي الفلسطيني، تلتها إعادة بلورة فكرة الدولة الديمقراطية الواحدة مع فتح نقاش محدود لاحتمال عودة الأمم المتحدة لتأخذ تفويض سلفها عصبية الأمم على الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967. غير أن المسار التاريخي للإقرار الفلسطيني بإقامة دولة فلسطينية مستقلة على الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 كان قد انطلق في العام 1974 بإقرار المجلس الوطني الفلسطيني التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية برنامج النقاط العشر الذي نص على إقامة "سلطة الشعب الوطنية المستقلة المقاتلة" على أي جزء محرر من فلسطين في إشارة واضحة الى الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 وذلك باعتبارها سلطة مرحلية وخطوة تكتيكية في الطريق الى الهدف الاستراتيجي المتمثل في الدولة الديمقراطية على كامل تراب فلسطين.

حل الدولتين- مواطن القوة

كانت سيرورة حل الدولتين منذ عقد السبعينات مرورا بعقد الثمانينات المتمثلة بإقامة دولة فلسطينية مستقلة "على أي جزء محرر من تراب فلسطين" (ككتيك لاستراتيجية الدولة الديمقراطية الواحدة ومن ثم كاستراتيجية مستقلة) قائمة أساسا على طريق تحقيق مشروع قابل للتنفيذ في المدى القصير والمتوسط (بخلاف الدولة الديمقراطية الواحدة على كامل تراب فلسطين). لقد رأت منظمة التحرير الفلسطينية واقعية المشروع كمواطن قوة وكمواطن قدم أساسي لها في "الداخل الفلسطيني"، خصوصا بعد سنوات صراع دامية مع الدول العربية كالأردن وسوريا ولبنان. وقد تزامنت واقعية المشروع في إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على الأراضي الفلسطينية المحتلة مع بث مناخ دولي داعم أيده أطراف ضمن المشهد السياسي الإسرائيلي تقضي بإمكانية التوصل الى حل من هذا القبيل مع منظمة التحرير الفلسطينية.

ثمة أمر آخر متعلق يحرص منظرو الدولتين على إبرازه، وهو تحرير أبناء الشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 من الاحتلال الإسرائيلي في ظل حملة منهجية تقوم على أساس استمرار الاستيطان الإسرائيلي وخاصة في مدينة القدس. ساهمت بهذا التوجه الانتفاضة الفلسطينية التي انطلقت في كانون أول من عام 1987 والتي لحقها فك الارتباط الأردني عن مناطق الضفة الغربية ومن ثم اعلان الاستقلال الفلسطيني في العام الذي تلاه.

حل الدولتين: مواطن الضعف والتحديات

لا بد من القول أولا أن نقد حل الدولتين، وخصوصا المساق ضمن صيغة أوسلو، تأتي من جهتين مختلفتين. تتمثل الأولى بنقد طرح حل الدولتين نفسه فيما تتمثل الثانية بنقد "طريقة التوصل" الى حل الدولتين وليس الحل نفسه بالضرورة وهما أمران مختلفان. إذ أن حلا أقرب الى صيغة القانون الدولي، ولا يعتمد بالمطلق على موازين القوى سيؤدي الى نتائج عملية مختلفة بالضرورة.

ويبقى مواطن الضعف الأبرز فيما يتعلق بحل الدولتين قادم من حقيقة عدم قدرته على توحيد قضايا قطاعات الشعب الفلسطيني ومصيرهم ضمن حل وطني حقوقي واحد. وعادة ما يعجز طرح حل الدولتين عن توفير إجابات شافية لمصير قطاعين مهمين من قطاعات الشعب الفلسطيني وهما الفلسطينيون المواطنين داخل إسرائيل واللجوء الفلسطينيين والتي تتعلق قضيتهم ومصيرها بعام 1948 مباشرة وليس 1967. إن حل الدولتين في أحسن حاله قادر على حل مشكلة الفلسطينيين (من غير اللاجئين) في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، ستكون حتما على حساب القضيتين اللاحقتين إذا ما سلمنا بطابع إسرائيل اليهودي.

لان حال حل الدولتين في حال التسليم بيهودية إسرائيل سيديم التجزئية في الحلول، واقفا حجر عثرة امام تحقيق تقرير المصير لجموع الشعب الفلسطيني. وإذا ما سقنا أوسلو مثالا، نجد أن منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل لم تثبت بالمطلق بمصير الفلسطينيين المواطنين في إسرائيل على إعتبار كونها "قضية داخلية إسرائيلية" في وقت تم تأجيل قضية اللاجئين الى الحل النهائي للمفاوضات، وسط استمرار إسرائيل بالإعلان عن عدم سماحها للاجئين الفلسطينيين بالعودة الى ديارهم الأصلية التي هجروا منها.

من الضرورة بمكان، الإشارة الى أن حقوق اللاجئين الفلسطينيين كما أوردنا لا تصطدم مباشرة بالاعتراف بدولة إسرائيل، ولا بخصائصها السيادية، وإنما بطابعها اليهودي الذي يشكل عائقا امام العودة. وعليه، فإن حل الدولتين، بمعنى الاعتراف بدولة اسرائيل كدولة سيادية (وليس كدولة يهودية) لا يتنافى بالضرورة مع حقوق اللاجئين. كما ان على إسرائيل، كدولة، تطبيق حقوق اللاجئين، وهو ما اشترطته الامم المتحدة لقبولها عضوا، وأسندته القانون الدولي بشكل لا يقبل التأويل.

إلا أن الخطر الجلي في هذا السياق، أن يقود حل الدولتين الى منطق المقايضة، بمعنى مقايضة حقوق فلسطينية بأخرى. ويجري الحديث ويوحى المناخ العام الى ان فكرة الدولة الفلسطينية المستقلة على الاراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 مرهونة بالتنازل عن حق العودة للاجئين والمهجرين الفلسطينيين. وغني عن الذكر ما أفرزه هذا المناخ من مبادرات مشتركة كوثيقة الهدف (سري نسيبة- عامي أيلون)، ومن ثم وثيقة جنيف في هذا الاتجاه. عموما، فإن الموقف الرسمي لمنظمة التحرير الفلسطينية حتى اللحظة الأخيرة من مفاوضات الحل النهائي يقوم على أساس تقديم طرح مسند الى القانون الدولي وقرار الجمعية العامة رقم 194 لحل قضية اللاجئين الفلسطينيين.

على الأرض فإن حل الدولتين يواجه خطرا أكيدا من ممارسات إسرائيل نفسها، التي تحاول تحويله الى طرح غير ممكن. بهذا المعنى، فإن واقعية المشروع، وهو أحد مواطن قوته قد أخذت تنحصر وتتحول الى أمر في منتهى الصعوبة خلال السنوات الخمس الأخيرة، خصوصا مع غيراز إسرائيل لخيار "دولة الكانتونات".

3. حل الدولة الواحدة

تسوية للصراع تقوم على أساس إيجاد نظام سياسي واحد للشعبين الفلسطيني واليهودي-الإسرائيلي على كامل أرض فلسطين التاريخية. ويحمل هذا الطرح عموما نموذجين مختلفين يقوم الأول على أساس فكرة الدولة الديمقراطية فيما يقوم الثاني على أساس فكرة الدولة ثنائية القومية.

ورغم عدم وجود تعاريف محددة متفق عليها لحل الدولة الواحدة، وخاصة الدولة ثنائية القومية، في سياقات الصراع الإسرائيلي الفلسطيني خاصة، فإن الكثير من المحددات كانت قد استتبقت من تجارب أخرى مطبقة حول العالم (كسويسرا وبلجيكا وجنوب أفريقيا). وقد يكون التعريف الأقرب الى الدولة ثنائية القومية بكونه مفهوم سياسي لقيام نظام حكومي يشترك فيه شعبان في النظرة الى الدعائم الأساسية التي تكون الدولة، تكون لكل جماعة من الجماعتين قوميتين هويتها المنفصلة التي تتمتع فيها بلغتها وثقافتها القومية وتراثها الديني. وأهم ما يميز نظام الدولة ثنائية القومية هو الحصول على نظام توافقي بين الجماعتين قوميتين يتجنب سيطرة الأغلبية على الأقلية لذا لا بد من وجود عناصر أساسية مثل تقسيم السلطة، ونظام تعدد الأحزاب، وحق الاقلية في الاعتراض، والمشاركة في السلطة التنفيذية. اما الدولة الديمقراطية، فعادة ما ينظر اليها على انها نظام مساواة المواطنين أمام القانون ونظام الدولة المتفق عليه.

ويظل تعبير حل الدولة الواحدة (بنموذجها الديمقراطية وثنائية القومية) فضفاضا أيضا في سياق الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني، إذ يختلف بين قلم وآخر، وبين جهة سياسية وأخرى. ومن الامور التي تساق فلسطينيا تكمن في كيفية التعامل مع اليهود، كـ "شعب" وكـ "مشروع استيطاني".

وقد بزغت فكرة الدولة الواحدة مع فجر الصراع، عندما طالب الفلسطينيون باحترام رغباتهم وهم السكان الأصليين باقامة دولتهم المستقلة على كامل تراب فلسطين، مع احترام حقوق جميع مواطني الدولة. وكانت الدولة الديمقراطية الواحدة هو الحل الامثل فلسطينيا قبل نكبة فلسطين في العام 1948 وجزء من الاجماع الوطني الفلسطيني، فيما ظل الشعب الفلسطيني وقيادته وأحزابه يرفضون خطط ومشاريع تقسيم البلاد. وقد برزت بعض الاقلام الصهيونية التي دعت الى اقامة دولة واحدة لليهود والعرب الفلسطينيين في تلك الفترة.

مع نكبة فلسطين في العام 1948 اختفت لحين فكرة الدولة الواحدة نتيجة لانهايار المجتمع السياسي الفلسطيني ونتيجة لعدم وجود مثل هذه الفكرة في الأجندة السياسية الأردنية والمصرية. وطوال فترة الخمسينيات لا نجد أدبا فلسطينيا يثير الاهتمام في هذا المجال. ومن الممكن القول ان المشروع الوطني الفلسطيني، ممثلا بمنظمة التحرير الفلسطينية ظل حتى عام 1974، ورسميا حتى 1988 يطمح الى خيار الدولة الواحدة كاستراتيجية.

غير ان النقلة النوعية في هذا السياق كانت قد تحققت في العام 1968 عندما طرحت حركة فتح ما وصفته بالهدف الاستراتيجي المتمثل في إقامة دولة فلسطينية ديمقراطية في كل فلسطين. وجاءت فكرة الدولة الديمقراطية بدون تفاصيل عن كيفية التوصل الى مثل هذا الهدف او ما اذا كانت هنالك أهداف مرحلية للهدف الاستراتيجي. وقد صادق المجلس الوطني الفلسطيني على هذه الفكرة في العام 1969، وغصت الأدبيات الفلسطينية في أوائل السبعينيات بطرح فكرة الدولة الديمقراطية على يد سياسيين ومفكرين وباحثين. ومنذ العام

1974 قادت منظمة التحرير الفلسطينية فكرة إنشاء كيان فلسطيني مستقل على اي جزء محرر كخطوة تكتيكية باتجاه الدولة الديمقراطية على كامل تراب فلسطين. كما إمتلأت بيانات المجلس الوطني الفلسطيني بالكثير من الأدبيات اكدت على ان الدولة الديمقراطية هي الهدف الاستراتيجي للثورة الفلسطينية. بيد أن فترة السبعينيات والثمانينيات قد سادها الكثير من الغموض حول الطرح الواضح لمنظمة التحرير الفلسطينية، انتهى كما اسلفنا في تشرين ثاني من عام 1988 باعلان الاستقلال الوطني الفلسطيني على اراضي الضفة الغربية وقطاع غزة وعاصمتها القدس الشريف.

وقد ظلت فكرة الدولة الديمقراطية فلسطينيا، هدف عدد من الفصائل والحركات، كما استمر عدد من المفكرين والباحثين في الكتابة عنها بين الحين والآخر. الا أن علو طرح خيار دولة الكانتونات، والتراجع الشديد في انطباق حل الدولتين وبناء جدار الفصل العنصري على اراضي الضفة الغربية منذ حزيران 2002، كان قد أعطى فكرة الدولة الواحدة روحا جديدة.

حل الدولة الواحدة: مواطن القوة

يتلائم حل الدولة الواحدة أكثر من حل الدولتين لحل الصراع الاسرائيلي الفلسطيني على أساس الحقوق. يمكن هذا الطرح من ايجاد حل لنشأت الشعب الفلسطيني بقطاعاته الثلاثة، بعيدا عن التجزئية في الحلول، وامكانية تطبيق حقه في تقرير مصيره على ارضه. على اعتبار ان هذا الطرح يتعامل مباشرة مع أصل الصراع وتبعاته المتمثلة في نكبة فلسطين في العام 1948. يوفر حل الدولة الواحدة استجابة واضحة لكل قطاعات الشعب الفلسطيني، وخاصة المواطنين الفلسطينيين في داخل اسرائيل، واللجوءين الفلسطينيين في الشتات. على طريق تقرير مصيرهم كشعب على كامل تراب فلسطين، وليس حصره على جزء منه. وهو ما يعزز الهوية الوطنية الفلسطينية عن طريق ربط أجزاءه منذ العام 1948 على كامل وطنه فلسطين. في المقابل، فإن حل الدولة الواحدة، ورغم اصطدامه بالطابع اليهودي لاسرائيل إلا أنه يوفر صيغة لتطبيق حق اليهود الاسرائيليين في تقرير المصير أيضا.

يقدم منظرو حل الدولة الواحدة مسالة اخرى تتمثل في عدم انطباق حل الدولتين كتسوية للصراع الاسرائيلي الفلسطيني. كما ان ممارسات إسرائيل على ارض الواقع تدفع بغير قصد في اقامة دولة واحدة على ارض الواقع، بمعنى أنه حتى لو أن اسرائيل لم تقصده مباشرة، فإن امكانيات التقسيم الاقليمي قد أصبحت غير ممكنة. وقد دفع اختلال ميزان القوى لمصلحة اسرائيل، وانغلاق آفاق عملية السلام، دفع عدد من الباحثين الفلسطينيين والعرب والاسرائيليين الى اعتبار فكرة الدولة المستقلة مستحيلة التحقيق في المنظور القريب. ولا تمثل حلا عمليا للصراع الفلسطيني الاسرائيلي.

كما كثر الحديث مؤخرا عن "وجوب طرح" الدولة الواحدة كخطوة "تكتيكية" لتطبيق حل الدولتين. ويأتي هذا الطرح على ضوء انحسار الخيارات الفلسطينية على مسار حل الدولتين دولة الكانتونات، وبالتالي فمن الضرورة بمكان اعلاء خيار الدولة الواحدة بغية توسيع البدائل الفلسطينية، ورفض خيار دولة الكانتونات، والخروج من المأزق الراهن. وقد تكون اللفتة الابرز في هذا السياق قيام رئيس الوزراء الفلسطيني، أحمد قريع (أبو علاء) في كانون ثاني من عام 2004 بتهديد إسرائيل بأن الفلسطينيين سيطالبون بدولة واحدة ما لم تعط اسرائيل للشعب الفلسطيني حقوقه بدلا من المطالبة باقامة دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة (8 كانون ثاني 2004).

حل الدولة الواحدة: مواطن الضعف والتحديات

بموجب معارضي حل الدولة الواحدة، يكمن مواطن الضعف الابرز فيما يتعلق بحل الدولة الواحدة بكونه حلا بعيد المدى في وقت نتحدث فيه عن مناخ متحرك ومن خلال حقائق تفرضا اسرائيل باستمرار على الأرض في سباق مع الزمن، خصوصا وأن حل الدولة الواحدة يتطلب مواجهة مباشرة مع الطابع اليهودي لاسرائيل وهو ليس بالأمر السهل المنال، وقد تتحقق في اطار موازين قوى مختلفة غير متوفرة اليوم. وخصوصا وان موازين القوى الأنية، الوطنية، الاقليمية والدولية لا تسمح بتطبيق مثل هذا الحل. فيما يقول البعض، أن فكرة عدم انطباق حل الدولتين اليوم، ليس دليلا "للعافية" باتجاه حل الدولة الواحدة وانما اذا كان المجتمع الاسرائيلي يرفض بغالبيته حل الدولتين فإن حل الدولة الواحدة قد أصبح "مستحيلا".

ولا تلاقي الفكرة، كما أردنا في السابق شريكا اسرائيليا قابلا للتفاوض على أساس هذه الفكرة على اعتبار انه يتصدى الى اسرائيل كدولة يهودية، وحتى أولئك الذين يتحدثون اسرائيليا عن الدولة الواحدة وهم قلة قليلة منحصرة في السلك الاكاديمي والاعلام، فإن فروقات جوهرية نابعة من هذا الطرح خاصة في استمرار رفض فكرة تطبيق حق العودة للاجئين الفلسطينيين، واقتصارها على دولة المواطنين، وعلى مواطني الضفة الغربية في أحسن حال.

يناقش البعض أن طرح الدولة الواحدة، قد يجر عملية "شرعنة" غير مقصودة ومأسسة السيطرة في المدى البعيد. فالخوض مثلا في رفع شعار عدم انطباق حل الدولتين، او بالاحرى اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على

الأراضي الفلسطينية، وعدم القدرة على تفكيك مستوطنات الضفة الغربية المحتلة قد تعطي شرعية غير مقصودة لوجودها، كما أنها قد تدفع باتجاه السلبية في المعركة النضالية التي يخوضها أبناء الشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة لآزالتها. وفي المدى البعيد، فإن وقائع أوجدتها إسرائيل بحكم الأمر الواقع، وعلى حساب حقوق الشعب الفلسطيني وأراضيه، كالمستوطنات، هي موضع نقاش، لديمومتها، في الوقت الذي ظلت المستوطنات غير شرعية في نظر الثوابت الوطنية الفلسطينية.

وأخيراً، فإن فكرة الدولة الواحدة لا تعني بالضرورة حل مشاكل الشعب الفلسطيني بشكل أوتوماتيكي، حتى لو كان على أساس المواطنة المتساوية. فإذا كنا نتحدث في الجانب النظري أن الحل قد يحل مشاكل الشعب الفلسطيني مجتمعاً، فإنه على الصعيد النظري أيضاً تقوم احتمالات عدم حلها إذا ما تدخلت موازين القوى والابتعاد عن القانون الدولي في الممارسة، وهي إحدى ثغرات أوسلو، كما أن حل الدولة الواحدة قد يديم السيطرة لمجموعة عرقية على أخرى.

4. خاتمة

شهد حل الدولتين خلال السنوات الخمس الأخيرة مآزقاً كبيراً بفعل استمرار إسرائيل بالعمل على تصفيته على أرض الواقع باتجاه فرضها لـ "دولة الكانتونات" بصورة أحادية الجانب ولفترة طويلة الأمد. وقد تبعت محاولات واجتهادات فلسطينية إلى إعادة فتح النقاش الفلسطيني حول الخيارات المتاحة ومنها إبراز خيار حل الدولة الواحدة (رغم طرحه تاريخياً وتبنيه على يد جهات مختلفة) وذلك كرد فلسطيني على الممارسات الإسرائيلية وعدم انطباق حل الدولتين.

وفي الوقت الذي يرفض الشعب الفلسطيني القبول بـ "خيار دولة الكانتونات" وما تفرزه من تداعيات وممارسات كبناء جدار الفصل العنصري وتوسيع المستوطنات والشوارع الالتفافية والحوجز العسكرية، فإن أمر مواجهته هو ضرورة واجبة لا تحتل الانتظار (بغض النظر عن حجم التأييد لخيار الدولتين أو الدولة الواحدة). كما يجب ألا يدفع الانطباع السائد بعدم انطباق حل الدولتين كتسوية لانتهاء الصراع وبين مؤيدي حل الدولة الواحدة يجب ألا تدفع إلى السلبية وشرعنة الاحتلال واسقاطاته بأي شكل من الأشكال. إن قضية تحرر أبناء الشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 من الاحتلال والاستيطان مهمة وتستدعي بذل الجهود القصوى، على أن تظل مسألة مقايضة الدولة المستقلة على هذه الأراضي كنتجلاً للتحرر من الاحتلال والاستعمار بحقوق اللاجئين الفلسطينيين والمواطنين الفلسطينيين داخل إسرائيل مرفوضة.

من هنا، فإن حل الدولتين من خلال الاعتراف بإسرائيل كدولة سيادية (وليس كدولة يهودية) لا يعني بالضرورة التخلي عن حقوق اللاجئين والمهجرين أو المواطنين الفلسطينيين في الداخل. فالعودة تشكل تحدياً لمحاولات إسرائيل في الحفاظ على "أغلبية يهودية مسيطرة" وليس دولة إسرائيل نفسها، أو حق اليهود في العيش فيها. إن كون إسرائيل دولة ذات سيادة، وكونها دولة يهودية تحديداً، هما مسألتان منفصلتان. وقد اكتسبت إسرائيل شرعية باعتبارها دولة فقط لا دولة يهودية تحديداً. كما أن القانون الدولي، والأمم المتحدة تدعو إسرائيل (بالاسم والصفة) في وجوب اقرار عودة اللاجئين والمهجرين.

مع ذلك، فعلى أرض الواقع فإن حل الدولة الواحدة يتناغم أكثر على أرض الواقع مع حقوق اللاجئين الفلسطينيين والمواطنين الفلسطينيين في داخل إسرائيل وذلك لما تحمله من أفق عظيمة لحل مشكلات الشعب الفلسطيني وقطاعاته، مستجيباً إلى حقوقه المسندة إلى القانون الدولي في العودة إلى دياره ونبذ التمييز العنصري عنه وإمكانية تطبيق تقرير مصيره كمجموع. إنه الحل الوحيد القادر على "إعادة توحيد" الشعب الفلسطيني من جديد ضمن هوية وطنية واحدة على أرضه التاريخية فلسطين. في وقت أن حل الدولتين، في حال طبق بالشكل المراد فلسطينياً، فإنه لن يستجيب بالكاد إلا إلى احتياجات وحقوق أقل من ربع الشعب الفلسطيني على نحو خمس مساحة فلسطين التاريخية، ويديم أزمة القطاعات الباقية نحو مصير يبدو مجهولاً.

وفي قضية أقل وضوحاً، لا يمكننا التكهن كم سيكون مجدياً طرح فكرة الدولة الواحدة كبديل لدولة الكانتونات من أجل التوصل إلى حل الدولتين، بمعنى طرحه كخيار تكتيكي. إن على الشعب الفلسطيني أن يحدد أولوياته ليس من زاوية ردة الفعل العفوية بل من خلال دراسة آفاق الحل العملية. على العموم، فإن إعادة فتح النقاش حول حل الدولة الواحدة وحل الدولتين يظل واجباً.

بين حل الدولتين وحل الدولة الواحدة، فإن الشعب الفلسطيني يجب أن يظل متسلحاً بحقوقه غير القابلة للتصرف المؤكدة ضمن ميثاق القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات العلاقة. إن الحل المسند إلى القانون هو موطن قوة يجب ألا تغيب عن أنظار الفلسطيني قيادة وشعباً نحو الانجرار إلى الاعتماد على موازين القوى. لأن الاعتماد على الأخيرة حتى في حال حل الدولة الواحدة فلن يؤسس لإدارة الازمة وليس حلها.